بين الحرية وأعمال العنف،
تناقض القطاع الإعلامي في كردستان العراق

تقرير مكتب الشرق الأوسط، تشرين الثاني / نوفمبر 2010

منظمة مراسلون بلا حدود
دفاعا عن حرية الصحافة

في غضون سنتين، تعرّض صحافيان للاغتيال في كردستان العراق هما سوران ماما حمه في تموز/يوليو 2008 وساردشت عثمان في أيار/مايو 2010. فقد أصبحت التهديدات والاعتداءات الجسدية الصحن اليومي لعدد من الصحافيين علماً بأن عدد القتلى من الإعلاميين لا يضاهي بأي شكل من الأشكال عدد الإعلاميين المقتولين في سائر أرجاء العراق منذ العام 2003 وأن سوران ماما حمه اغتيل في كركوك التي لا تنتمي دستورياً إلى إقليم كردستان العراق. ولكن إقامته في السليمانية وعمله في مجلة ليفين المستقلة كافيان ليدرج اسمه بين ضحايا أعمال العنف المستشرية اليوم ضد الصحافيين في كردستان العراق.

بالإضافة إلى العنف، يواجه الصحافيون مشكلة كبيرة في النفاذ إلى الإعلام ويعانون اللجوء الاعتباطي إلى قانون العقوبات العراقي للنظر في جنح الصحافة.

منذ اغتيال الصحافي ساردشت عثمان في أيار/مايو الماضي، ازداد انعدام الثقة أو حجبها بين أقلية هامشية من الطبقة السياسية في المنطقة وبعض الصحافيين. وباتت السلطة مضطرة لتظهر إشارات قوية تخدم مصالحة الطرفين.

ومع ذلك، يجمع كل الناشطين في البلد والمراقبين الدوليين على أن التقدّم كان ملحوظاً في خلال العقد الماضي، سواء من الناحية الاقتصادية والسياسية أو المؤسسية. وبما أن المنطقة قد نفدت من العنف المعمم الذي يهز البلاد منذ 2004، فيمكن الاعتبار أن الظروف الأمنية أفضل بكثير مما هي عليه في سائر أرجاء العراق. الواقع أن كردستان منطقة شابة تمر بمرحلة انتقالية (سياسية واجتماعية ومجتمعية واقتصادية...) ومجبرة على مواجهة تحديات متعددة.

إن وضع حرية الصحافة أفضل مما هو عليه في البلدان المجاورة بسبب تبنّي قانون صحافة يوفّر الحماية للعاملين في هذا المجال في العام 2007. وينبغي التشديد على الطاقة الفكرية التي تحرك المنطقة وازدياد عدد وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة فيها. في هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها 83000 كلم^2، تحصي نقابة الصحافيين أكثر من 850 وسيلة إعلام (بما في ذلك 415 مطبوعة) وحوالى 5000 عضو.

يهدف هذا التقرير إلى فهم التناقض الذي تقوم عليه حرية الصحافة في كردستان اليوم. يبحث أولاً في تاريخ القطاع الإعلامي في كردستان العراق. فلا بدّ من الاطلاع على نشأة مختلف وسائل الإعلام تاريخياً لإدراك تعقيدات القضايا الراهنة. ولا يمكن فصل هذه الوسائل التي تعتبر أجهزة دعائية للصراعات المسلحة في زمن المقاومة السرية عن السياسة، ما يبرر المشكلة التي تواجه الصحافيين المعتدّين باستقلاليتهم. ويتطرق التقرير ثانياً إلى الصعوبات الحالية التي تعانيها الصحافة. وتتقدّم مراسلون بلا حدود بتوصيات ترفعها إلى السلطات في كردستان العراق وصحافيي المنطقة.

يصدر هذا التقرير في أعقاب بعثة أجراها ممثلان عن المنظمة في تموز/يوليو 2010.

وسائل الإعلام والأحزاب السياسية، علاقة تاريخية

ليس تاريخ وسائل الإعلام في كردستان العراق سوى نتاج لتاريخ المنطقة السياسي.

في العام 1961، انتفض الأكراد في كردستان العراق الخاضع لأمرة مصطفى البارزاني ضد نظام بغداد. واستمرت الحرب حتى العام 1970. وفي 11 آذار/مارس 1970، تفاوض الأنصار الأكراد على هدنة لمدة ثلاث سنوات مع النظام البعثي المنشأ قبل أقل من ثلاث سنوات بانقلاب عسكري. إلا أن المفاوضات النهائية بين الطرفين باءت بالفشل بسبب قضية كركوك بشكل خاص. فإذا بالحرب تبدأ مجدداً في العام 1974 "لتندرج بعنف في منطق الحرب الباردة [...]: أخذت إيران [...] تسلّح قوات البشمركة الكردية بدعم من إسرائيل والولايات المتحدة ومباركتهما. وبعد عام، وقع البارزاني ضحية الإنفراج الإقليمي [...]. سحبت طهران دعمها للأكراد تاركةً للبرزاني خيار وقف النزاع المسلّح أو مواصلته من دونها. [...] فقرر البارزاني إنهاء التمرّد". بالنسبة إلى عدد كبير من مؤيدي الحرب، كان هذا القرار بمثابة هزيمة، هي هزيمة القضية الكردية. فإذا بحرب أخرى تبصر النور في العام 1975 بالقيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني). وبالإضافة إلى هذين التنظيمين، برز أكثر من عشر منظمات أخرى. واستمر الصراع، مع بعض الفواصل، حتى العام 1991. وطوال هذه الفترة، تم تنظيم المقاومة الكردية في الجبال.

الحرب الإيرانية - العراقية، رغبة في إبادة الأكراد في عهد صدام

قام نظام صدام حسين بالتنازل عن أراضٍ لإيران سعى إلى استرجاعها في وقت لاحق بشنّه ضد جاره الإيراني حرباً ضروساً بين أيلول/سبتمبر 1980 وآب/أغسطس 1988. وفي خلال هذه الحرب، تم تدمير كردستان الذي أصبح موضوع حملة قمع واسعة النطاق. وابتداء من العام 1983، أخذ صدام حسين يطبّق سياسة إبادة ضد الأكراد. وفي العام 1988، بلغت الحكومة المركزية حد استخدام الأسلحة الكيميائية ضد بعض القرى في البداية ومن ثم ضد مدينة حلبجة بين 16 و19 آذار/مارس 1988 علماً بأن الاتحاد الوطني الكردستاني غزا هذه المدينة قبل فترة وجيزة بمساعدة إيران. وبعد ذلك، تسببت عمليات "الأنفال" التي ارتكبها الجيش العراقي بناء على أوامر صادرة عن علي حسن المجيد (المعروف باسم علي الكيماوي) بين العامين 1988 و1989 بمقتل أكثر من 180000 شخص وتدمير أكثر من 90 بالمئة من القرى الكردية.

حرب الخليج الثانية، بداية الحكم الذاتي في كردستان العراق

بدأت نقطة التحوّل في تسعينات القرن العشرين. أدت حرب الخليج إلى قلب مصير كردستان العراق بشكل غير مباشر. فإذا القوات العراقية تغزو الكويت في 2 آب/أغسطس 1990 وتسيطر على البلد بأكمله معلنةً إياه الإقليم التاسع عشر من أقاليم العراق. ولكن عملية "عاصفة الصحراء" (17 كانون الثاني/يناير - 3 آذار/مارس 1991) أفضت إلى انسحاب الجيش العراقي من الكويت في شباط/فبراير 1991. فما كان من الأكراد الذين فكروا في الاعتماد على دعم الولايات المتحدة إلا أن ثاروا في آذار/مارس ضد النظام البعثي (تماماً مثل الشيعة في الجنوب). ولكن هذه الانتفاضة قمعت بعنف، ما أسفر عن نزوح أكثر من مليوني شخص إلى تركيا وإيران.

بفضل تدخل فرانسوا ميتران والرئيس التركي تورغوت أوزال، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 5 نيسان/أبريل 1991 القرار 688 الذي يحدد منطقة حماية للأكراد شمال خط العرض السادس والثلاثين. وأطلق "الحلفاء" عملية "توفير الراحة" المكلّفة تنفيذ هذا القرار. وقد سمح هذا الإجراء للأكراد بنيل استقلاليتهم الفعلية ولكن على جزء بسيط من أراضيهم الأصلية. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 1991، لم يعد شمال العراق خاضعاً لسلطة بغداد. وقد شكّلت انتفاضة العام 1991 علامة فارقة في تاريخ قومية كردستان العراق.

تضمن جبهة كردستان العراق التي تضم ثمانية أحزاب، كلها مسلّحة، إدارة المنطقة بشكل مؤقت. في أيار/مايو 1992، نظّمت أول انتخابات برلمانية حرة "أشيد بها باعتبارها انتخابات من الأكثر ديمقراطية في المنطقة". وفاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ45.27 بالمئة من الأصوات مقابل 43.82 بالمئة للاتحاد الوطني الكردستاني. وبهذا، انبلج فجر هيمنة هذين التنظيمين السياسيين الذين نظما هيكلية المقاومة بين العامين 1975 و1991.

حتى انتفاضة العام 1991، كانت "وسائل الإعلام" في كردستان العراق أجهزة للدعاية السياسية في خدمة حركات المقاومة والكفاح المسلّح. وقد أدت هذه الأجهزة غير الشرعية حكماً دوراً في التنظيم الداخلي للحركة يكمن في إعلام الناشطين بنشاطات المقاومة وتعزيز انخراطهم. وكانت وسائل الإعلام هذه تخدم غاية خارجية أيضاً تتمثل بمواجهة الدعاية التي كان نظام صدام حسين يروّج لها. ومن بين هذه المؤسسات الإعلامية، يمكن الاستشهاد بمثال "باراي كردستاني" المؤسسة في العام 1988 في الجبال.

بعد العام 1991، استمرت كل الأحزاب السياسية في المنطقة في إنشاء وسائل إعلامها الخاصة من بينها قنوات تلفزة تبث محلياً.

وفي العام 1992، وضع قانون الصحافة. وفي أعقاب انتخابات أيار/مايو، بدأت الثنائية الفعلية لوسائل الإعلام بشكل تدريجي في هذه المنطقة. وفي العام نفسه، أطلق الاتحاد الوطني الكردستاني جريدته كردستاني نوي (كردستان الجديد) وقناته تلفزيون كردستان الشعبي. أما الحزب الديمقراطي الكردستاني فأعاد إصدار جريدة براياتي (التآخي) فيما أخذت صحف أخرى تبصر النور مثل حريم (المنطقة) في تشرين الثاني/نوفمبر.

في ذلك الوقت، أطلق بعض المثقفين الأكراد من بينهم باختيار علي ومروان قانع وأراس فتاحة واسماعيل حمه أمين مجلة تعتبر نقدية بعنوان آزادي (الحرية).

الحرب الأهلية، صراع بين الأشقاء محفوف بعواقب وخيمة

بسبب الحرب الأهلية الدائرة بين أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني من أيار/ مايو 1994 إلى أيلول/ سبتمبر 1998، نشهد على بروز منطقتين مستقلتين. يتولى الحزب الديمقراطي الكردستاني إدارة المنطقة الأولى الواقعة حول أربيل فيما يقوم الاتحاد الوطني الكردستاني بالسيطرة على المنطقة الثانية الواقعة في الجنوب ومدينتها الرئيسة السليمانية. فإذا بتعزيز لثنائية الأقطاب تفرض نفسها في القطاع الإعلا مي فضلاً عن تقسيم وسائل الإعلام بين الشمال والجنوب. وفي العام 1994، أنشأ مثقفون يساريون أسبوعية عمرو (اليوم) غير الحزبية. ومن ثم، اضطروا لوقف نشاطاتهم لاعتبار لهجة الصحيفة نقدية. ورداً على أسئلة مراسلون بلا حدود، ذهب آسوس هردي، رئيس مجلس إدارة صحيفة "أوين"، إلى التصريح بأنه: "كان يستحيل نشر مقالة لا تتفق مع الخط المفروض".

في هذا السياق بالتحديد، أنشأ طارق فاتح، صاحب رانج برس، جريدة هاولاتي في أوائل العام 2000. فأحاط نفسه بعدد من الكتّاب والمؤلفين المستقلين المقيمين في كردستان (في السليمانية بشكل أساسي) أو في الخارج أبرزهم آسوس هردي والأستاذ الجامعي في جامعة صلاح الدين الدكتور ريبوار سيوايلي وكمال رؤوف وشوان محمد وعدنان عثمان وسردار عزيز ومروان وريا قانع. وفي هذا، يقول آسوس هردي: "كنا نشعر بأننا بحاجة إلى إنشاء وسيلة إعلام مماثلة لنكون أحراراً في نشر ما كنا نأمله ونقيم جسراً يربط بين الإدارتين. فطلبنا الإذن. لم يعترض أي أحد على هذا المشروع. كانوا يظنون أننا لن نصمد مالياً كما كانوا يراهنون على الانقسامات الداخلية وحتى على إقدام حزب سياسي ننتمي إليه على توقيفنا. إلا أن أياً من هذه السيناريوهات لم يحدث. تمكنا من البقاء معاً رغم اختلافاتنا في الرأي".

مرحلة ما بعد صدام حسين: درب مفتوحة على الاستقلالية

في العام 2003، شكّل سقوط نظام صدام حسين نقطة تحوّل في تاريخ السياسة ووسائل الإعلام الكردية. واعتبر نقيب الصحافيين فرهاد عوني في هذا الصدد أن "الرقابة التي كانت سائدة في عهد صدام حسين قد ولّت ممهدةً لعصر من الحرية مناسب لظهور عدة وسائل إعلام".

لا بدّ من الإ شارة إلى أن نقابة الصحافيين انبثقت عن الوضع السياسي السائد. على مدى سنوات، كانت نقابتان للصحافيين تتعايشان: اتحاد الصحفيين في السليمانية ونقابة الصحافة في أربيل (المنشأة في العام 1998). وفي العام 2003، اندمج هذان الاتحادان ليشكلا النقابة الحالية التي يقع مقرها في أربيل ويتولى إدارتها فرهاد عوني، المدير السابق لنقابة الصحافة في أربيل.

في العام 2005، حدد الدستور العراقي وضع حكومة كردستان العراق المستقلة ذاكراً اشتمالها على ثلاث محافظات هي دهوك وأربيل والسليمانية. وفي كانون الثاني/يناير 2005، نظمت الحكومة أول انتخابات متعددة الأحزاب منذ العام 1953. فإذا بالتحالف الكردي مع 77 نائباً في الجمعية الوطنية يجد نفسه في موقع الحكم. وفي كردستان العراق، عمد البرلمان الذي لم يلتئم منذ 1996 إلى انتخاب مسعود البارزاني في 12 حزيران/يونيو 2005 لرئاسة الإقليم.

تم توقيع اتفاقية توحيد بين إدارتي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في 16 كانون الثاني/يناير 2006. وافتتحت حكومة إقليم كردستان في 7 أيار/مايو 2006 وعلى رأسها نيجيرفان إدريس البارزاني وهو ابن شقيق مسعود البارزاني. وتتمتع هذه الحكومة باستقلالية تشريعية على أراضيها على مستوى بعض الصلاحيات الممنوحة في العراق الاتحادي.

غوران، الانفصال أو الاستمرارية؟

يقترن وصول المعارضة البرلمانية إلى الساحة السياسية في العام 2009 مع ظهور غوران (التغيير) بعواقب فعلية ولكنه يصعب قياسها على وضع الإعلام في المنطقة.

أولاً من الناحية السياسية. مع أنه يصعب في السياق الحالي الظن أن حركة غوران التي أعلنت دخولها المشهد السياسي في المنطقة بتحوّلها إلى ثاني تنظيم ممثل في البرلمان ستغيّر المعادلة السياسية في كردستان العراق، إلا أن هذه الحركة والأحزاب الإسلامية (الاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية) أعادت للمرة الأولى في تموز/يوليو 2009 النظر في احتكار السلطة التي منحها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لنفسهما في البرلمان، ما عزز ظهور جدل سياسي برلماني يسمح للصحافة بأن تؤدي دوراً جديداً. وفي مقابلة مع مراسلون بلا حدود، رأى مسؤول من حركة غوران أن "وسائل الإعلام أدت للمرة الأولى دوراً هاماً في تشكيل الرأي العام".

وفي الواقع، لا تتردد المعارضة البرلمانية عن الحوار مع الصحافيين. وللمرة الأولى خارج وسائل الإعلام التقليدية، تمكن المشاهدون من مشاهدة المناقشات البرلمانية حول التصويت على الموازنة قبل الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو 2009 على قناة الشبكة الإخبارية الكردية.

اجتماعياً أيضاً. ليس ظهور حركة غوران سوى نتاج هوة بين الأجيال بوجود عنصر شباب لا يتماهى مع التنظيمين السياسيين التاريخيين. وتبيّن الأبحاث التي أجراها ماهر عزيز الفرق بين تمسّك الشباب بـ"القضية التركية" والرأي العام السلبي الذي تلوذ به الأحزاب السياسية.

بانـوراما الإعلام في كـردستان في الـعام 2010: استقلالية نسبية

إن وضع حرية الصحافة في كردستان العراق أفضل مما هو عليه في البلدان المجاورة. والوضع في كردستان نفسه أفضل بكثير مما كان عليه منذ بضع سنوات. وقد أفاد صحافي مراسلون بلا حدود بوجود "تحسّن فعلي على مدى السنوات العشر الماضية. اليوم، ننعم بمساحة أكبر. وتدريجاً، أخذت هذه المساحة تتسع".

خصائص المجال الإعلامي

ازدياد عدد وسائل الإعلام مؤخراً

في السنوات الأخيرة، ازداد عدد وسائل الإعلام بشكل مفاجئ. في هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها 83000 كلم^2، برز أكثر من 850 وسيلة إعلام (بما في ذلك 415 صحيفة ومجلة وفقاً للتصريحات الصادرة عن نقابة الصحافيين في 27 أيلول/سبتمبر 2010 إلى وكالة آكانيوز) وتم تسجيل نحو 5000 صحافي رسمياً لدى نقابة الصحافيين. وأخذت مجموعات صحافية تتشكل.

ويعزى انتشار وسائل الإعلام جزئياً إلى سهولة إنشاء وسيلة إعلام في كردستان العراق ولا سيما في مجال الصحافة المطبوعة. يتوقف إنشاء قنوات تلفزة (فضائية ومحلية) ومحطات إذاعية على الاستحصال على إذن من وزارة الثقافة التي تتشاور مع وزارة الداخلية ووزارة الاتصالات. ويبلغ ثمن الترخيص لإذاعة 500000 دينار سنوياً (303 يورو) ومليون دينار سنوياً (607 يورو) لقناة تلفزة محلية و7.5 مليون دينار (4560 يورو) سنوياً لقناة فضائية (وفقاً لهالغرد أ. محمد علي، المدير العام للقسم المسؤول عن إدارة وسائل الإعلام في وزارة الثقافة والشباب). أما بالنسبة إلى الصحافة المطبوعة، تغيّر النظام في العام 2007 بعد تبنّي قانون الصحافة. ويصف الفصل الثاني الإجراء الذي ينبغي اتباعه وينص على ضرورة طلب إذن من نقابة الصحافيين. وقد أشار نقيب الصحافيين فرهاد عوني في هذا الصدد إلى أن "الترخيص يمنح دائماً تقريباً". ويشاركه هذا الرأي كل الأفراد الذين قابلتهم منظمة مراسلون بلا حدود.

القضية الكردية، أساس هوية وسائل الإعلام في المنطقة

إن كل وسائل الإعلام المتواجدة في كردستان العراق هي باللغة الكردية علماً بأنها تبث نسخة من المعلومات باللغة الإنكليزية و/أو العربية على الإنترنت: "بالنسبة إلى الأجيال المولودة بعد العام 1991 والناطقة باللغة الكردية حصراً، يشكل العراق مساحة قريبة وواقعاً بعيداً في آن معاً". وتكرس له الصحف الكردية بضع دقائق فقط بعد إطلاع المشاهدين على أخبار كردستان بشكل مسهب.

ترسّخ إقليمي

اليوم، نشهد على بروز قطبين إعلاميين في كردستان هما أربيل والسليمانية. وليس هذا التقسيم الجغرافي سوى نتيجة العلاقات التاريخية المتأصلة بين الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، كما رأينا في القسم السابق.

تاريخياً، تبدو أربيل التي تمثل عاصمة كردستان العراق أكثر تحفظاً وأكثر تمسّكاً بالعراق من السليمانية التي تعتبر مدينة متمردة وثقافية بامتياز حيث مساحة الحرية أكبر من أي مكان آخر. السليمانية هي أيضاً موطن غالبية وسائل الإعلام المستقلة.

انتماء سياسي تاريخي

نظراً إلى تاريخ وسائل الإعلام وعلاقتها الجوهرية مع الأحزاب السياسية منذ فترة العمل السري وحتى اليوم، يمكن وصف كل وسائل إعلام كردستان تقريباً بالمحازبة.

يترجم تضارب المصالح بين الحكومة الحالية وأبرز حزبين سياسيين حاكمين، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، بمقاربة محازبة للإعلام تتولاها الأحزاب السياسية وبالتالي بغياب سياسة حكومية إزاء القطاع الإعلامي مع الإشارة إلى انتفاء وسائل الإعلام الحكومية منذ انقطاع برامج قناة التلفزة "الرسمية" نيوروز في أيار/مايو 2010.

ويرى بدران حبيب، مدير عام وكالة أنباء آكانيوز، أنه "يجدر بالحكومة أن تستثمر في القطاع الإعلامي. ولا يعود للأحزاب السياسية أن تقوم بذلك. ولكنه حالياً لا فرق بين الحكومة والأحزاب السياسية". ويشدد على أنه طالما لم تتم إدارة المعلومات ووسائل الإعلام بشكل عام كقطاع اقتصادي مربح، سيبقى الوضع على حاله في كردستان.

إن كل وسيلة من "وسائل الإعلام الحزبية" تقدّم بفعل انتمائها السياسي وتمويلها الحزبي (المباشر وغير المباشر) وجهات نظر منحازة للأحداث. وهي لا تخضع لأي شرط من شروط الربحية بما أن الأحزاب السياسية تموّلها. ويرى أنور حسين بازكير، المسؤول عن لجنة حماية الصحافيين في نقابة الصحافيين، أن "السياسة لا تغيب عن الصحافة السياسية. يجب أن يتغيّر الوضع. إن الصحافيين ووسائل الإعلام بصفة عامة موجهون سياسياً. ليسوا محايدين".

أما مدير وكالة أصوات العراق زهير الجزيري فيعتبر أن "وسائل الإعلام شبه المستقلة [ملاحظة المحرر: وسائل إعلام الظل] أنشئت لملء الفجوة بين وسائل الإعلام المحازبة ووسائل الإعلام المستقلة. لا أحد يثق بوسائل الإعلام المحازبة". تحاول الصحف المعروفة بالمستقلة أن تحافظ على حياديتها.

وهكذا، تأسف رئيسة منظمة الإعلام المستقلة في كردستان جوديت نورينك لضرورة "قراءة ثلاث صحف للحصول على فكرة شاملة حول الموضوع نفسه".

وسائل الإعلام، محرّكو النظام السياسي؟

تميل الصحافة الناجمة عن حركات المقاومة والأحزاب السرية إلى أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي. يقوم بعض وسائل الإعلام بأداء دور حزب المعارضة فيصبح كل منها بدوره ناشطاً سياسياً قادراً على إشاعة الإرباك في صفوف التنظيمات السياسية ووسائل الإعلام في حين أن وظيفة وسائل الإعلام المستقلة في ظل نظام ديمقراطي تكمن في دور السلطة الرابعة. وتعتبر جوديت نورينك أن "الصحافيين يظنون أنهم يشكلون جزءاً من النظام السياسي فيما يجدر أن يتم الفصل بين وسائل الإعلام والسياسيين". ويؤكد رئيس تحرير الشبكة الكردية الإخبارية هوشيار عبدالله فتح: "في غياب معارضة سياسية فعلية، تؤدي الصحافة هذا الدور فيما يجدر بها أن تكون مجرّد سلطة مضادة. من المهم أن تؤدي الصحافة الدور الموكل إليها، دور السلطة الرابعة".

الرهان الأساسي: استقلالية الإعلام

لا يقدّم الصحافيون والسياسيون وقادة المنظمات غير الحكومية الذين يعملون في كردستان تصوراً واحداً للمشهد الإعلامي في المنطقة. بعد أربعين مقابلة تقريباً، أحصت مراسلون بلا حدود ما لا يقل عن خمسة أنواع مختلفة.

وقد اختارت المنظمة في هذه الدراسة التصنيف التالي:

- المجموعة 1 - مجموعات إعلامية تابعة مباشرة للحزبين السياسيين الحاكمين (مثلاً: صحيفة خبات التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وقناة غالي كردستان التي أطلقها الاتحاد الوطني الكردستاني في العام 2008)

- المجموعة 2 - مجموعات صحافية تابعة بشكل غير مباشر للحزبين السياسيين الحاكمين، وتعرف بوسائل إعلام الظل (صحيفتا روداو وسيفيل ماغازين المموّلتان من الحزب الديمقراطي الكردستاني، و صحيفة آسو المموّلة من الاتحاد الوطني الكردستاني)

- المجموعة 3 – مجموعات صحافية تابعة مباشرة لأحزاب المعارضة (على سبيل المثال، قناة سبيدا الفضائية التي أنشأها الاتحاد الإسلامي في العام 2008؛ والشبكة الكردية الإخبارية التي أطلقتها شركة ويشا في العام 2008، وأسبوعية كومال التابعة للجماعة الإسلامية)

- المجموعة 4 - مجموعات صحافية تعتبر نفسها مستقلة (هاولاتي، أوين، لفين، وصحف أصغر مثل ستاندرد وشاتر برس).

في المقابلات التي أجرتها المنظمة في كردستان، تناولت الإشكالية الأساسية مفهوم استقلالية الإعلام: هل من وسائل إعلام مستقلة في كردستان؟

إلا أنه يجدر الاتفاق على مفهوم الاستقلالية. هل هي سياسية أم اقتصادية؟ هل الضغوط الممارسة على وسائل الإعلام سياسية أو اقتصادية أو الاثنان معاً؟ هل وسائل الإعلام حرة في معالجة كل المواضيع التي ترغب فيها أو أن المواضيع المحرمة كثيرة؟ هل تتبع كل الصحف الخطوط الحمراء نفسها؟

لا يمكن لمفهوم استقلالية وسائل الإعلام إلا أن تكون نسبية في هذه المنطقة حيث يترابط المجالان السياسي والإعلامي تاريخياً ويقوم المجتمع على روابط أسرية وقبلية متينة ويتوافق الجميع على القول إن "كل شيء سياسي". تبقى الرغبة في الاستقلالية حاضرة أبداً. يتم التعبير عنها اليوم بشكل نزاعي تجاه النموذج الذي أرساه "الحرس القديم" والطبقة السياسية والفكرية المتربعة على عرش السلطة قبل تسعينات القرن العشرين.

المخاطر المحدقة بحرية التعبير في كردستان العراق

قانون الصحافة وتطبيقه

قانون الصحافة لسنة 2007 (القانون رقم 35): تقدّم هائل

يشكل قانون الصحافة المعمول به حالياً في كردستان العراق خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة، بما أنه يلغي العقوبات من جنح الصحافة. إلا أنه لا يعني إلا الصحافة المطبوعة وليس مجمل وسائل الإعلام. ويبدو أن مشروعاً أكثر شمولية قيد البحث في الوقت الحاضر (أنظر أدناه).

إن هذا القانون هو ثمرة الجهود التي تبذلها نقابة الصحافيين. وقد قام البرلمان بتعديل مشروع القانون الذي اقترحته النقابة في العام 2007 متبنياً تعديلات سلبية. إلا أنه نظراً إلى احتجاجات نقابة الإعلاميين المحترفين، تم التخلي عن هذه التعديلات.

وحتى لو أن هذا القانون يشكل تقدماً كبيراً في مجال حرية الصحافة، إلا أنه يحتوي على بعض العيوب. فإن جنح الصحافة المنصوص عليها في المادة 9 من الفصل الخامس من القانون ليست محددة بوضوح. ويفسح استخدام مصطلحات غامضة مجالاً مهماً للذاتية والاعتباطية.

بالإضافة إلى ذلك، يشدد الصحافيون على أن الغرامات المنصوص عليها في القانون فادحة بالمقارنة مع متوسط دخل كل صحافي. وتنص الفقرة 1 من المادة 9 من الفصل الخامس على أن غرامات تتراوح بين مليون و 5 ملايين دينار عراقي (من 610 إلى 3050 يورو) قد تفرض على الصحافي كاتب المقال المجرّم ورئيس التحرير. وقد تضطر المنظمة التي نشرت المقالة (أي الصحيفة) لدفع غرامة تتراوح بين 5 و 20 مليون دينار (بين 3060 و12200 يورو) كما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الفصل الخامس. ويمكن اعتبار إمكانية الحكم على الصحافي كاتب المقال ورئيس تحرير الصحيفة بدفع هذه الغرامات مصدراً من الرقابة الذاتية المفروضة على الإعلاميين.

مشكلة هذا القانون الأساسية: تطبيقه

يشدد الصحافيون على عنصري الحماية والتجدد في قانون العام 2007 منددين بضرورة وقف تطبيقه على أهواء القضاة ومشددين على غياب استقلالية القضاء.

يقوم النظام الديمقراطي على فصل السلطات حيث تكون حرية الصحافة مضمونة باستقلالية القضاة. وفي هذا السياق، يرى رئيس مجلس إدارة صحيفة أوين آسوس هردي أنه إذا كان بعض القضاة مستقلين، فإن غيرهم تابعون للأحزاب السياسية التي عيّنتهم متوفقاً عند مثل شكوى أودعت ضده بينما كان رئيس تحرير هاولاتي.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجمل الجنح المستخدمة ضد الصحافيين لا ترد في قانون الصحافة (المادة 9 من الفصل 5) شأن الانتهاكات التي تمس بالنظام العام. وبما أنه يتعذر على القضاة الاستناد إلى الجنح المنصوص عليها في قانون الصحافة، فإنهم مجبرون على اللجوء إلى قانون العقوبات العراقي لسنة 1969. إلا أن هذا القانون يلحظ عقوبات بالسجن مع وقف التنفيذ تفرض على جنح التشهير في حال الإساءة إلى النظام العام على سبيل المثال. وقد ندد الصحافيون بوصف القضاة الجنح بطريقة تخوّل قانون العقوبات العراقي المعروف بقمعيته تطبيقها.

هذه هي حال الشكوى التي أودعها مسعود البارزاني ضد رئيس تحرير مجلة ليفين أحمد ميرا في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 (راجع المستند).

قانون جديد، خشية الصحافيين المستقلين في إقليم كردستان العراق

خلال البعثة، سمعت مراسلون بلا حدود شائعات تتعلق باحتمال تعديل قانون الصحافة. في ظل توتر الوضع في كردستان العراق في الوقت الحالي، يخشى عدد كبير من الصحافيين تشدد القانون وتيمّنه بقانون العقوبات لسنة 1969 والعودة إلى فرض العقوبات على كل من يرتكب جنحة صحافة.

يعتبر مدير مركز ميترو للدفاع عن حرية الصحافة رحمن غريب أنه "يخشى العودة عن المكتسبات. يريدون تفصيل قانون على مقاسهم. إلا أننا نظن أنه لا يجدر بحرية الصحافة أن تكون هدية تمنحها الأحزاب السياسية".

أما رئيس تحرير مجلة ليفين أحمد ميرا فيرى أن الجسم الصحافي في خطر اليوم: "يبدو جلياً أن مسعود البارزاني يرغب في تعديل المادة 9 من قانون الصحافة ليعود بالوضع إلى زمن كانت فيه عقوبات بالسجن مع النفاذ تصدر ضد الصحافيين وكانت السلطات تملك صلاحية إقفال أي وسيلة إعلام".

ومن جهتها، تنفي نقابة الصحافيين أي إرادة سياسية في هذا الإتجاه. ويشير نقيبها فرهاد عوني إلى أن هذه المنظمة التقت رئيس إقليم كردستان العراق: "أكّد لنا أنه لن يوقع على أي قانون من شأنه أن يحد من حرية الصحافيين. ولن تقبل نقابة الصحافيين بأي عائق قد يعرقل سير هذه الحرية. فما الذي يجبرنا على خسارة ما ناضلنا من أجله طويلاً؟"

في مقابلة مع مراسلون بلا حدود، ذكر وزير الثقافة والشباب كاوة محمود احتمال إعداد قانون عام للإعلام يشمل كل وسائل الإعلام ولا ينحصر بالصحافة المطبوعة. الواقع أنه يعتبر أن القانون الذي يرعى القطاع الصحافي في الوقت الحالي غير دستوري بحيث أنه لا يحترم مبدأ المساواة بين المواطنين كافة. وشدد على الاختلافات المتعددة بين قانون الصحافة المرعي الإجراء في كردستان وقانون العقوبات العراقي لسنة 1969 كما على الظلم الممارس بين مواطن قد يحكم عليه بعقوبة بالسجن مع النفاذ بتهمة الإهانة وصحافي تفرض عليه غرامة. وأضاف أن هذه الغرامات نفسها المنصوص عليه في قانون الصحافة لسنة 2007 غير رادعة بما فيه الكفاية: "إن خمسة ملايين دينار غير كافية كغرامة. يمكن لأي كان أن يهين آخر ويكتب ما يشاء حول حياة الأفراد الحميمة".

استعرض أيضاً الاحتمالين المطروحين اليوم: إما تعديل قانون الصحافة ليتطابق مع قانون العقوبات العراقي وإما تعديل قانون العقوبات العراقي لاقتراح العقوبات نفسها على مواطن وصحافي مع زيادة قيمة الغرامات. وقد أعلن عن تأييده الواضح للخيار الثاني.

وأفاد الرئيس الوزراء الحالي الدكتور برهام صالح: " أريد صحافة حرة ولكن الفوضى تعم الإقليم في الوقت الحالي، ما قد يستخدم ضد حرية الصحافة. ينبغي ضبط النظام الحالي".

في أيلول/سبتمبر 2010، أشار العضو في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني محمدي مالا قدر في حديث مع أسبوعية الدستور إلى نية تعديل قانون الصحافة: "إن القانون المرعي الإجراء في الوقت الحالي لا يضمن الحقوق نفسها للمواطنين العاديين والصحافيين. إلا أنه يجدر بالحرية أن تكون نفسها للجميع. في ظل هذا القانون، الحرية مضمونة للصحافيين فقط ولا يجوز لهؤلاء أن يكتبوا ما يشاؤون".

لكن عدة نواب يعتبرون أنه ينبغي المحافظة على قانون الصحافة على حاله حتى لو لم يكن مثالياً. هذا هو رأي زانا رؤوف النائب عن حركة غوران: "تشوب القانون الحالي عدة عيوب ولكنه قائم. يفترض بالحكومة أن تطبقه. اليوم، يبدو جلياً أن السلطات تريد تعديله بغية الحد من حرية التعبير. أخشى أن نضعف الضمانات التي حصلنا عليها بدلاً من أن نحسّنها إذا ما بدأنا بمناقشتها. المشكلة هي أن التنظيمين السياسيين الأساسيين اللذين يسيطران على البرلمان يظنان أنه يمكن تبنّي أي قانون يحلو لهما".

تبدو مسألة إمكانية إصلاح قانون الصحافة مطروحة. فهل تتجه البلاد نحو الإصلاح؟ وأي إصلاح؟ هل تجدر الخشية من تصلّب موقف السلطات؟ لاحظت مراسلون بلا حدود في أثناء بعثتها خشية من تصلّب موقف السلطات لا سيما إذا كانت حجة الدستورية ذريعة يتمسّك بها بعض كبار المسؤولين في حكومة إقليم كردستان. ولا ينبغي تجاهل التجربة السلطوية السياسية في كردستان.

التوصيات إلى المسؤولين في حكومة إقليم كردستان

- لا ينبغي تغيير قانون الصحافة المعمول به حالياً باعتبار أنه يشكل خطوة هامة إلى الأمام، وإن كانت قابلة للتحسين، في مجال حرية الصحافة.
- في حال تلمّس أي ضرورة للتغيير، يجب:
  > عدم شمل وسائل الإعلام الأخرى في هذا القانون. ينبغي أن تخضع كل وسيلة لقانون محدد يوفّر أكبر قدر من الحماية الممكنة. ويجب أن تحافظ الصحافة المكتوبة على قانون منفصل عن وسائل الإعلام الأخرى.
  > عدم المس بالأحكام التي تكفل إلغاء عقوبات السجن ضد الصحافيين.
  > تحديد الجنح التي يمكن الاستناد إليها ضد الصحافيين.
  > الحد من مسؤولية الصحافي المالية في مجال الإدانة بجنحة صحافة.
- ينبغي ضمان قدر أكبر من الا ستقلالية للقضاة ليكون تطبيق قانون الصحافة متوافقاً مع روح القانون.

الخطوط الحمراء

إذا كان وضع حرية الصحافة أفضل في كردستان منه في بلدان المنطقة وإذا تحسن الوضع في السنوات الأخيرة، إلا أن عدة مواضيع لا تزال تعتبر من المحرمات. إنها "الخطوط الحمراء" لحرية التعبير التي تحاربها مراسلون بلا حدود أياً كانت طبيعتها ومبرراتها السياسية أو التاريخية.

في كردستان العراق، ليست كثيرة فحسب، بل إنها متغيّرة أيضاً: فهي تعرف تغييراً زمنياً (قبل/الآن) ومكانياً (أربيل/السليمانية)، وبطبيعة الحال من وسيلة إعلام إلى أخرى ووفقاً لتبعيتها السياسية.

يلا حظ رئيس تحرير هاولاتي كمال رؤوف أنه "قبل العام 2003، كان موضوعا الفساد والبشمركة محظورين. اليوم، تغيّر الوضع". ويرى مدير الإعلام في قناة سبيدا آسو حميد أن "المسموح في السليمانية قد يكون ممنوعاً في أربيل. فلا وجود لحد واضح. يتغيّر دائماً اعتماداً على الحزب أو الشخصية المعنية كما شخصية الصحافي نفسه. وهذا التناقض يصعّب عمل الصحافي".

إلا أن هذه الخطوط الحمراء لا تخلو من الثوابت.

* الدين (بما في ذلك رجال الدين)

* الجنس (العلاقات الجنسية والميول الجنسية إلخ)
ومن الأمثلة التي تبلور ذلك، الشكوى التي أودعتها
نيسان/أبريل 2010 لجنة الشؤون الدينية في البرلمان ضد المجلة الأدبية "ويران" لما تشتمل عليه من ملف
.حول الأدب المثير. واتهمت المجلة وصحافيوها بأنهم ضد الدين وأفراد منحلّون أخلاقياً وعلمانيون
*

زعماء القبائل ولكن أيضاً أبرز الشخصيات السياسية التاريخية مثل مسعود البارزاني وجلال طالباني. فإن
.هؤلاء لا يزالون يعتبرون رموزاً يجدر احترامهم بسبب تضحياتهم المبذولة لقيادة شعبهم إلى الحرية

يجدر في هذا الصدد ذكر حملة الكراهية التي شنها الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد مجلة ليفين وصحافييها عقب نشر مقابلة في 1 آب/أغسطس 2010 تشكك في بطولة الملا مصطفى البارزاني، الزعيم التاريخي للحزب الديمقراطي الكردستاني ووالد الرئيس الحالي لإقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني، والشخصية البارزة في الساحة السياسية الكردية حتى وفاته في العام 1979.

الواقع أن نشر هذه المقابلة التي تحرص مراسلون بلا حدود على التشديد على أنها كانت تتضمن عدة مشاكل على مستوى الأخلاقيات الصحافية والمهنية (أنظر أدناه) أطلق العنان للأهواء (والكراهية). وقد نشرت الصحيفة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني خبات منشوراً يهدد صحافيي ليفين بوضوح. وقامت جمعية للشباب تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بالأمر نفسه. فوزعت منشورات في أربيل والسليمانية تطلب اعتذاراً علنياً من جانب رئيس تحرير الصحيفة أحمد ميرا الذي يعتبر أن "الأمور واضحة، العائلتان تدوّنان تاريخهما. إننا نزعجهما بنشر مقالات تعطي صورة مختلفة عما تقدمانه".
* الفساد
أشار أحد الصحافيين فضّل عدم الكشف عن اسمه: "الفساد مستشرٍ في كل مكان في السلطة والأحزاب السياسية.

ولكنه لا يحق لنا بالكتابة عن هذا الموضوع، هذا خطير للغاية". ومع ذلك، يمكن قراءة عدة مقالات حول هذا الموضوع في الصحافة. بل أكثر من ذلك، يصعب على الصحافيين التحقيق وكتابة مقالات عن شركات تربطها علاقات بالنظام وهي صعوبة ليست بحكر على صحافيي كردستان العراق باعتبار أن الصلة بين عالم الأعمال وعالم الإعلام ثابتة حتى في فرنسا.

* الدول المتاخمة لكردستان العراق ولا سيما إيران

يؤكد دلزار عارف، مدير العلاقات العامة في قناة غالي كردستان التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، أن إيران قضية حساسة: "عندما بثينا أخباراً سلبية عن إيران، قامت السلطات الإيرانية بإغلاق الحدود. يمكن اعتبار إيران خطاً أحمر في كردستان".

* قضية كركوك الحساسة

."توصف هذه المدينة المختلطة حيث لم يجرَ أي إحصاء رسمي منذ العام 1957 بأنها "القدس الكردية
.والتشكيك في تبعية كركوك إلى كردستان العراق غير وارد لصحافيي المنطقة
تنص المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005 على إجراء تعداد واستفتاء لتحديد إرادة مواطني كركوك وبالتالي ارتباطها بإقليم كردستان أو لا. ولكن وجود جالية تركمانية في هذه المنطقة ووجه بمعارضة الأوساط القومية المتطرفة التركية، ما حوّل المدينة إلى رمز للقضية التركية.

من المثير للاهتمام أن وسائل الإعلام التابعة لأحزاب المعارضة تفرض على نفسها خطوطاً حمراء للحفاظ على مصالحها السياسية. فقد أفاد آسو حميد بأن "سبيدا وسيلة إعلام رسمية تابعة للاتحاد الإسلامي. كحزب سياسي ينتمي إلى المعارضة، لدينا خطوط حمراء وهذا أمر طبيعي. في الواقع، إذا كنا ننتقد بشدة حكومة إقليم كردستان، فلن يدعمنا المسؤولون فيها في قضايا أخرى ندافع عنها".

لأسباب أخرى غير حزبية، يتقبّل عدد كبير من الصحافيين الخطوط الحمراء ويفهمونها متذرّعين بهشاشة وحدة كردستان وصدمة الحرب الأهلية التي لا تزال ماثلة في الذاكرة. وفي هذا السياق، يقول دلزار عارف: "الحرب الأهلية ليست بعيدة. لا يزال شبحها يلوح في الأفق". وبالإضافة إلى ذلك، يبقى المجتمع، وإن كان مزدهراً، تقليدياً. ويعتبر رئيس تحرير الشبكة الإخبارية الكردية هوشيار عبدالله فتح أن "الخطوط الحمراء توضع للمجتمع. من المهم أن يكون الانفتاح تدريجياً".

يخشى البعض أن يقوم الصحافيون بإيقاظ شياطين الماضي ويفتحون أبواب جهنم بالتطرّق إلى هذه المواضيع. وهذا ما يفسر جزئياً العواطف الجامحة التي أفلت من عقالها بعد نشر مجلة ليفين مقابلة تشكك في بطولة الملا مصطفى البارزاني. ذلك أن الأبطال قادرون على توحيد الأمة في حين أن مهاجمتهم كفيلة بقض مضجع الأسس التي أرسوها. ويظن كثيرون أن التصرّف على هذا النحو يشكل خطراً يتهدد بقاء كردستان نفسها، ما يبرر إقدام البعض على اتهام الصحافيين المستقلين على أنهم "أعداء الشعب الكردي" و"خونة". ويظن آخرون أنه السبيل الوحيد للنهوض بالمجتمع الكردي...

توصيات إلى المسؤولين في حكومة إقليم كردستان العراق

لا بدّ من أن يتمكن الصحافيون من معالجة كل المواضيع بدقة ومهنية. لا يجوز لأي موضوع أن يكون محرّماً.

الريبة و عدم التفاهم المتبادل : عقبتان أمام حرية الصحافة

لاحظ ممثلا مراسلون بلا حدود شكاً حقيقياً بل انعدام ثقة السياسيين بوسائل الإعلام والعكس بالعكس بالإضافة إلى غياب التفاهم المتبادل بشأن دور كل فرد فى نظام سياسي ديمقراطي.

أصول الريبة

يرى آكو محمد، رئيس تحرير روداو، أن "السياسيين لا يفهمون أهمية وسائل الإعلام". وفي المقابل، يعجز عدد كبير من الصحافيين عن فهم أهمية السياسة.

ينتج غياب الفهم من عقلية الطبقة السياسية السائدة في حكومة إقليم كردستان (في "الحرس القديم ") الموروثة عن السرية. ويمكن عزو هذا الواقع إلى خروج رجال السياسة مؤخراً من عصر السرية واضطرارهم لاتخاذ القرارات بشكل علني. ولا يمكن التغاضي أيضاً عن افتقار بعض وسائل الإعلام إلى المهنية.

منطقة شابة تمر بمرحلة انتقالية

تقدّم بدران أ. حبيب بسبب لتفسير الوضع السائد يكمن في نقص المعلومات المتاحة للإدارات: "إن كردستان منطقة شابة. ومن الواضح أن كل الإدارات عاجزة عن إعطاء بعض المعلومات لأنها لا تملكها بكل بساطة".

حتى لو كانت حكومتا الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني منظّمتين، إلا أنه لم يتم الاعتراف بدستور كردستان العراق المستقل إلا في العام 2005 وتم توحيد الحكومتين في العام 2006.

يشرح رئيس الوزراء برهام صالح أهمية إدراك حقيقة مرور كردستان العراق بمرحلة انتقالية. فقد أبلغ مراسلون بلا حدود بأنها "مرحلة انتقالية من حركة ثورية إلى دولة القانون، ومن مجتمع قائم على القيم القبلية إلى مجتمع قائم على المبادئ الحديثة. يواجه الإقليم عدة تحديات لا سيما اقتصادية وثقافية".

عقلية السياسيين المبنية على السرية

يرى عدد كبير من الصحافيين أن سياسيي المنطقة يتمتعون بعقلية استبدادية حتى لو مالت خطاباتهم إلى التغيير وأظهرت عكس ذلك. ويشدد آسوس هردي على أن السياسيين الذين يحكمون إقليم كردستان العراق حالياً ما زالوا يعتبرون، أياً كان انتماؤهم السياسي، أنه يجدر بهم تقرير ما ينبغي نشره: "لم يتخلَّ أي منهم تماماً عن هذه الإيديولوجيا التوتاليتارية. تخلى البعض بطبيعة الحال كأفراد عن وجهة النظر هذه. لكن الأحزاب لم تفعل". وأضاف: "مع أن الوضع لا ينطبق على الجميع وأن بعض الوزراء يجيبون على أسئلتنا بسهولة، فإن سياسيي المنطقة مقتنعون بأنهم غير مضطرين للإجابة على أسئلة الصحافيين".

لا شك في أن نشوء السياسيين في زمن السرية يخلّف تبعات مهمة على علاقاتهم بوسائل الإعلام. ويعلّق بدران أ.

حبيب على هذا الوضع قائلاً: "يجب ألا ننسى أن معظم الشخصيات العامة كانوا يرزحون في السرية في عهد صدام حسين. اليوم، لا يزالون يتصرفون بالطريقة نفسها كما لو كان ينبغي أن يبقى كل شيء سرياً". ويضيف صحافي آخر: "في حكومة إقليم كردستان، كل شيء سري" مشيراً إلى السرية المتأصّلة في الأحزاب السياسية.

في مقابلة مع ممثلي مراسلون بلا حدود، أكّد وزير الثقافة والشباب كاوة محمود هذا الموقف قائلاً: "أرى أنه لا حاجة لأن يكون الصحافيون على علم بكل شيء. يحق لهم بالاطلاع على بعض الأخبار خلافاً لغيرها. يؤدي بعض الصحافيين دورهم وكأنهم نواب".

غياب تدريب الصحافيين

شدد كل الأشخاص الذين قابلتهم مراسلون بلا حدود والإعلاميون بالدرجة الأولى على غياب مهنية الصحافيين بسبب غياب التدريب. اليوم، يتبيّن من قراءة الصحافة أن بعض الصحافيين يخلطون بين الرأي والخبر، والنقد والتشهير. ويعلّق مدير مركز مترو للدفاع عن حرية الصحافة رحمن غريب على الوضع معتبراً أن "لغة الشارع هي نفسها لغة الصحافة". ويؤدي غياب المهنية إلى عدد كبير من جنح الصحافة.

ينتمي معظم الصحافيين إلى صفوف التنظيمات السياسية ولا يتلقون أي تدريب صحافي.

يستنكر نقيب الصحافيين فرهاد عوني هذا الواقع في مقابلة أجراها مع موقع أنفو سود الإخباري في 17 أيلول/ سبتمبر 2010 (http://www.infosud.org/spip.php?article8396) قائلاً: "انتشرت وسائل الإعلام بسرعة على حساب الجودة فبات أي هاوٍ يعدّ نفسه صحافياً (...). والنتيجة: ليس 97 بالمئة من صحافيينا بمحترفين. لا فكرة لديهم عن أخلاقيات المهنة أو آدابها. ولا ينبغي نسيان غياب التدريب في هذا المجال". ويشرح المسؤول عن قسم الإعلام في جامعة أربيل رضوان بديني أنه في العام 2000، كان أربعة أشخاص فقط يعملون كصحافيين ويحملون شهادة في هذا الاختصاص. وهذا ما دفع آسوس هردي إلى التعليق على النحو التالي: "في الأساس، لم نكن صحافيين وإنما كنا كتّاباً". ويشير رئيس تحرير ستاندرد مسعود عبد الخالق الذي يحمل شهادة في الرياضيات إلى أن معظم الأشخاص أصبحوا صحافيين بحكم الممارسة".

يخشى السياسيون تشويه تصاريحهم فيظهرون بعض التردد عن الإدلاء بأي منها للصحافة. وتفادياً للتحاليل الخاطئة، بات عدد السياسيين الذين يطلبون الأسئلة خطياً يزداد يوماً بعد يوم فيتمكنون من الإجابة عليها. ويلجأ البعض أيضاً إلى المقابلات المصوّرة.

يبدو جلياً أنه تم التلاعب بمجلة ليفين عندما نشرت في الأول من آب/أغسطس 2010 مقابلة تشكك في الدور التاريخي الذي أداه الملا مصطفى البارزاني. فكان يجدر بأسرة تحرير المنشورة أن تتحقق من هوية طالب الدكتوراه في الولايات المتحدة الذي يعدّ أطروحة في التاريخ الكردي الحديث والتأكد من محتوى ادعاءاته. الواقع أن عرفان قانع فرد ليس بطالب دكتوراه وحتى لا يدرس فيالولايات المتحدة. إلا أن هذا المقرّب من النظام في جمهورية إيران الإسلامية اتصل بأسرة تحرير خبات (صحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني) قبل إصدار عدد ليفين لنفي محتوى المقابلة. ومن ثم، أعاد الاتصال بليفين لنفي تصاريحه في خبات.

بيد أن هذا لا يعطي حملة الكراهية ضد الجريدة وصحافييها لاحقاً أي عذر.

سعياً إلى مكافحة انعدام الكفاءة المهنية، عمدت عدة أسر تحرير مستقلة إلى تبنّي أخلاقيات داخلية. وهكذا، يتمثل شعار أوين بما يلي: "الثقة بأوين تعتمد على لوحة المفاتيح".

بغية القضاء على هذه المشكلة، قام رؤساء تحرير عدد من وسائل الإعلام، بدعم من المنظمة غير الحكومية، المركز الإعلامي الكردي المستقل، بصياغة مدوّنة سلوكية يرتقب تقديمها في نهاية العام 2010.

أبصرت عدة مبادرات لإنشاء برامج تدريبية النور على مدى العقد الماضي بهدف تحسين جودة عمل الصحافيين ومهنيتهم. نذكر على سبيل المثال الدورات التدريبية التي يجريها المركز الإعلامي الكردي المستقل ومركز مترو ووزارة الثقافة والشباب (للصحافيات) فضلاً عن إنشاء أقسام الصحافة في جامعتي السليمانية وأربيل. وتعتزم نقابة الصحافيين فتح معهد لوسائل الإعلام.

لكن هذه المبادرات لا تزال حديثة ويستغرق وقتاً طويلاً تخريج أجيال من الإعلاميين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نأسف لغياب التنسيق والتعاون بين هذه المبادرات المختلفة.

توصيات:

إلى السلطات والطبقة السياسية:

إدراك أهمية دور الإعلام في المجتمع.

إرساء هيكليات لتدريب الصحافيين بدعم مالي ولوجستي وتقني من مموّلين أجانب.

إلى الصحافيين:

تحسين مهنيتهم وجودة عملهم.

تطوير إدراكهم لدور الطبقة السياسية.

عواقب حجب الثقة على حرية الصحافة

النفاذ إلى الإعلام، مسار المحارب، ولا سيما بالنسبة إلى الصحافيين المستقلين

يجمع كل الصحافيين الذين أجرينا مقابلة معهم دون استثناء على صعوبة نفاذهم إلى المعلومات. ولكن الحق بالنفاذ إلى المعلومات وبالتالي التحقق منها بما يشكله من أساس للعمل الصحافي مذكور بوضوح في قانون الصحافة المعمول به حالياً.

وتتضاعف هذه الصعوبة حدةً لدى الصحافيين العاملين في وسائل إعلام مستقلة، ما يؤكد الاختلاف في المعالجة بينهم وبين الصحافيين الذين يعملون في وسائل إعلام تابعة للأحزاب السياسية. ويعتبر آسو حميد، مدير الإعلام في فضائية سبيدا: "عندما عاد مسعود البارزاني من زيارته الرسمية إلى تركيا وفرنسا في حزيران/يونيو 2010، تمت دعوة صحافيي وسائل الإعلام المقرّبة من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحدهم إلى المؤتمر الصحافي. وينطبق الوضع نفسه عندما يحضر صحافيين معه في خلال أسفاره الرسمية". ويضيف مدير وكالة أصوات العراق زهير الجزيري أن "الحصول على المعلومات يعتمد على نسج علاقات مع الأحزاب السياسية. ولكن السياسيين يرفضون الإدلاء بتصاريح للصحافيين المستقلين".

أشار وزير الثقافة والشباب كاوة محمود في مقابلة منحها لمثلي منظمة مراسلون بلا حدود إلى وجود مكتب مسؤول عن العلاقات مع الإعلام في كل وزارة: "لا يشكل هذا الإجراء نتيجة لسياسة حكومية تسعى إلى إخفاء الحقيقة. إننا دعاة الشفافية. ونحن بحاجة إلى تحسين هذا الوضع".

تطرّق نقيب الصحافيين فرهاد عوني إلى الحاجة إلى إعداد مشروع قانون بشأن النفاذ إلى المعلومات بغية تحسين الوضع.

دعاوى قضائية وتهديدات واعتداءات، من يوميات عدد كبير من الصحافيين

"إذا لم تكن معهم، فأنتَ حكماً ضدهم" (فرهاد بيربال، مثقف)

* الشكاوى: إجراء يستغله السياسيون

لا يحب رجال السياسة النقد. لذا، تودع عدة شكاوى ضد الصحافيين وأسر تحريرهم. في كردستان العراق، نلاحظ إسرافاً في رفع الدعاوى ضد الصحافيين، ما يتعارض مع مبادئ دولة القانون.

رفعت تسع شكاوى في العام 2009 ضد صحيفة أوين وبين 10 و15 في خلال الفترة نفسها ضد مجلة ليفين. وقد أفاد رئيس تحرير هذه المجلة أحمد ميرا في أثناء بعثة مراسلون بلا حدود في تموز/يوليو 2010 بوجود أكثر من عشرين شكوى مرفوعة ضده كصحافي وكرئيس تحرير. ويؤكد رئيس تحرير صحيفة هاولاتي كمال رؤوف أن أربع دعاوى رفعت ضد صحيفته في حين أن صحيفة روداو التي يموّلها الحزب الديمقراطي الكردستاني تواجه ثلاث دعاوى في الوقت الحالي...

نادراً ما تلاحق وسائل الإعلام التابعة للأحزاب السياسية قضائياً. ويعترف مدير الإعلام في قناة سبيدا التابعة لحزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني آسو حميد بأن وسيلة إعلامه ليست موضوع أي شكوى. ويشرح أن "القناة لا تدفع ثمن" ما تبثه: في حال حدوث مشاكل أو نشوء أي معارضة، تحلّ الأمور على المستوى السياسي بين الأطراف المعنيين والاتحاد الإسلامي. وتشهد الوضع نفسه صحيفة كومال التابعة للجماعة الإسلامية.

* التهديدات بالقتل: ممارسة اعتيادية تستهدف الصحافيين المستقلين بشكل أساسي

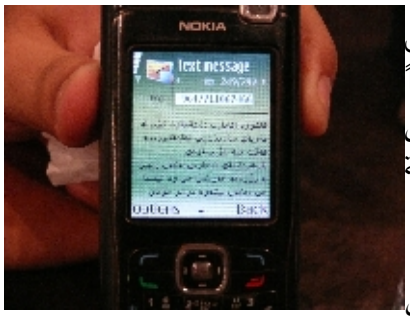

أبلغ عدة صحافيين مراسلون بلا حدود بأنهم تلقوا تهديدات بالقتل عبر الرسائل النصية القصيرة والفاكس والبريد الإلكتروني ضد شخصهم وأقارب لهم. وغالباً ما يعمل هؤلاء الصحافيون في صحف مستقلة وصحف المعارضة. وغالباً ما تكون التهديدات مجهولة الهوية. وقد أعلن هوشيار عبد الله فتح من الشبكة الكردية الإخبارية أنه تلقى تهديدات ألصقت على باب منزله.

وتصدر هذه التهديدات في معظم الأحيان مباشرة عقب نشر مقالة علماً بأن فترات التوتر مناسبة أيضاً لإطلاق التهديدات. ففي خلال الانتخابات الإقليمية في تموز/يوليو 2009 والعامة في آذار/مارس 2010، ازداد هذا النوع من الممارسات تماماً كما ازدادت بعد مقتل الصحافي الشاب ساردشت عثمان في أيار/مايو 2010.

أطلع رئيس تحرير ليفين أحمد ميرا مراسلون بلا حدود على دفتر يسجل فيه، منذ اغتيال الصحافي سوران ماما حمة في تموز/يوليو 2008، التهديدات بالقتل مع التاريخ والوقت والعدد والمحتوى. وفي خلال اللقاء، تلقى ما لا يقل عن تهديدين: "أتلقى عدداً أكبر من التهديدات من أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني، هذا واضح. ليست المشكلة مع نيجيرفان البارزاني نفسه المنفتح والذكي ولكن مع بعض أنصاره المتحمسين داخل حزبه".
راجع الصورة

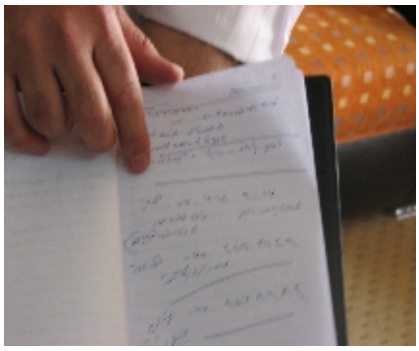

من الشائع أن يتقدّم الصحافيون بشكاوى. ولكن السلطات لا تملك الحق القانوني بالبحث عن المسؤولين عن هذه الرسائل طالما أن القضاء لم يتلقَ أي شكوى بذلك ولم يعمد القاضي إلى توجيه أي طلب إلى شركة الهاتف. وغالباً ما يستخدم من يرسلون رسائل تهديد بطاقات مدفوعة مسبقاً، ما يقضي على أي محاولة لتعقّب الفاعلين.

* العنف الجسدي ضد الصحافيين

كثيرون هم الصحافيون الذين يشتكون من عنف عناصر الشرطة الذين يرتدون الزي العسكري والقوى الأمنية (أسايش) والقوى التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني مع الإشارة إلى أنه يمكن تشبيه القوى الأمنية الخاصة بالحزبين التي لا وجود قانونياً لها بميليشيا "تشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطية" على حد تعبير أحد الصحافيين. وقد أحصيت عدة حالات اعتداء في خلال الحملة الانتخابية في آذار/مارس 2010.

واستهدف بعض الصحافيين بمحاولات اغتيال كما حلّ بأحمد ميرا في 17 نيسان/أبريل 2007 ومن ثم في العام 2008. وألقي القبض على الفاعلين الذين يقضون حالياً عقوبة بالسجن لمدة سبع سنوات.

نظراً إلى العنف الموجه ضد الصحافيين، أبصرت عدة مبادرات النور. وقد أنشأت نقابة الصحافيين في العام 2007 لجنة لحماية الصحافيين مسؤولة عن جمع المعلومات حول انتهاكات حرية الصحافة. وبوجه عام، تحيل وسائل الإعلام الحوادث إلى النقابة التي تتولى التحقق منها وتجميعها على شكل تقارير تنشر كل ستة أشهر.

وفقاً لأمين عام اللجنة أنور حسين بازكير، تعزى غالبية الحالات المبلغ عنها إلى القوى الأمنية والشرطة والأسايش. وفي ثلاث من الحالات المبلغ عنها منذ العام 2010، اتهم الصحافيون بانتهاك قانون الصحافة.

أثنى كل الصحافيين الذين التقتهم مراسلون بلا حدود على عمل هذه اللجنة مع أن البعض شدد على طابع النقابة المسيّس. وأسف آخرون لعدم تضمين كل الانتهاكات في التقرير. وفي العام 2009، منحت ليفين ومنظمة آيركس الأمريكية جائزة تكافئ المنظمات على ما تبذله من جهود في مجال حرية التعبير إلى لجنة حماية الصحافيين على تقاريرها.

يجمع الكل تقريباً على القول إنه على رغم أهمية هذه التقارير الجديرة بالتنويه، بيد أن أثرها لا يذكر على موقف السلطات. فيأسف آكو محمد لعدم تحلّي "هذه اللجنة بسلطة تنفيذية. جلّ ما يسعها القيام به هو التقدّم بتوصيات". ولكن أنور حسين بازكير يعترض على هذا الاستنتاج. فبعد نشر التقرير نصف السنوي الأخير في 3 تموز/يوليو 2010، طلب مسعود البارزاني لقاء أعضاء اللجنة بغية إنشاء مراكز شرطة تتولى مسؤولية تأمين الاتصال بين الشرطة والقضاة في قضايا ترتبط بأعمال العنف الممارسة ضد الصحافيين.

وقد ظهرت مبادرات أخرى. في تموز/يوليو 2010، دمج مركز مترو الذي أنشئ في آب/أغسطس 2009 على أساس تمويل من معهد صحافة الحرب والسلام مع مرصد الحريات الصحفية في بغداد. ويعتزم رئيس تحرير هاولاتي كمال رؤوف أيضاً تحرير تقارير عن انتهاكات الحريات الأساسية في كردستان. فأبصر مركز صحافي النور في تموز/يوليو 2010 في أربيل بعد اغتيال ساردشت عثمان كان هدف المسؤولين عنه التنديد بانتهاكات حرية الصحافة لا سيما في أربيل.

<u>اغتيال صحافيين في خلال عامين، حقيقة واقعة</u>

سوران ماما حمه، في 22 تموز/يوليو 2008

في 22 تموز/يوليو 2008، اغتيل سوران ماما حمه في كركوك. ترعرع هذا الصحافي البالغ 23 سنة من العمر والمتحدر من كركوك في السليمانية حيث لجأت عائلته. وبعد مرور عامين لم يتم العثور على منفذي عملية الاغتيال هذه. ولم تطلع السلطات حتى هذا اليوم العائلة على أي تقدم في التحقيقات.

في 21 تموز/يوليو الماضي، حضر ممثلا مراسلون بلا حدود حفل تكريم هذا الصحافي. (راجع الصور والفيديو).

ساردشت عثمان، في 4 أيار/مايو 2010

الحقائق

كان ساردشت عثمان البالغ 23 سنة من العمر طالباً في قسم اللغة الإنكليزية في جامعة أربيل. وقد قام بكتابة عدة مقالات نشر أحدها في نهاية العام 2009 بعنوان: "آه! لو كنت نجل مسعود البارزاني" في كردستان بوست. أقدم رجال يرتدون ملابس مدنية على خطفه في 4 أيار/مايو 2010 حوالى الساعة 8:20 من أمام جامعته. وتم العثور على جثته بعد يومين في الموصل وقد أصيب رأسه بطلقة نارية.

ردة الفعل

في 7 أيار/ مايو، نشرت عدة وسائل إعلام كردية مقالات تندد بهذا الإغتيال من دون التردد عن اتهام الحزب الديمقراطي الكردستاني به وتورّط مسعود البارزاني وابنه مسرور البارزاني لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على منطقة أربيل ومسرور البرزاني يحكم القوى الأمنية التابعة لهذا الحزب. فتم استدعاء رؤساء التحرير على الفور. وعلّق آكو محمد من صحيفة روداو على الأمر قائلاً: "استدعيت بعد نشري موضوع اغتيال ساردشت عثمان في حين أن المقال كان يستعرض الوقائع فقط". أما مسعود عبد الخالق من صحيفة ستاندارد فأشار إلى أنه تم استجوابه لمدة أربع ساعات ليفشي الأدلة التي استند إليها في كتابة مقاله: "كما لو كنا مجرمين".

في 8 أيار/مايو، نظّمت مسيرة في الجامعة شارك فيها عدد كبير من الصحافيين والطلاب والمدافعين عن حرية التعبير. فبعد هذا الاغتيال، أطلقت أسر تحرير ثلاث صحف تعرف بالمستقلة (أوين، هاولاتي، ليفين) حملة للتنديد بالمخاطر التي يواجهها الصحافيون المستقلون والتذكير بالإفلات من العقاب الذي يستفيد منه قتلة الصحافيين.

رداً على انعدام الشفافية ومضايقة وسائل الإعلام المستقلة، قررت صحيفة ستاندرد وقف النشر بعد ثلاثة أسابيع من الاغتيال وحتى إلقاء السلطات القبض على الجناة الحقيقيين.

التحقيق: إنشاء لجنة خاصة

كانت إدانة هذا الاغتيال جماعية خارج حدود كردستان بحيث أن كل القنصليات من باريس إلى واشنطن أخذت تندد بهذا "العمل الشائن". ونظراً إلى هول ردة الفعل، قرر رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني أن يعهد التحقيق إلى لجنة خاصة تحت إشراف وزارة الداخلية.

في خلال بعثة مراسلون بلا حدود، بعد ثلاثة أشهر من وقوع عملية الاغتيال، التقى ممثلا المنظمة بعائلة الصحافي التي أعربت عن غضبها واستيائها لعدم إحراز أي تقدم في التحقيق.

تقرير تشريح الجثة

لا تزال أسئلة كثيرة عالقة حول كيفية اغتيال ساردشت. رداً على أسئلة مراسلون بلا حدود، أشار المسؤول في وزارة الداخلية طارق س. رشيد إلى أن قسم الطب الشرعي في مستشفى الموصل الذي قام بتشريح الجثة كتب التقرير الطبي. وأحيل هذا التقرير إلى وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان مع أشلاء الضحية.

إليكم بعض عناصر التقرير الطبي:

تم العثور على ساردشت عثمان مكبّل اليدين بقماشة وراء ظهره. وفقا لتشريح الجثة، تم إطلاق رصاصة على جبينه بينما كان راكعاً نظراً إلى مسار الرصاصة في تجويف الجمجمة (باعتبار أن الرصاصة وجدت في رقبة الشاب. والرصاصة المستخدمة تسببت بأضرار كبيرة عند اصطدامها بنقطة التماس. وقد وضع الكيس المصنوع من البلاستيك الموضوع على رأس ساردشت بعد تنفيذ عملية القتل لأنه لا يحتوي على أي ثقب بفعل الرصاصة. لا يرد تاريخ الاغتيال في تقرير تشريح الجثة. لكن طارق س. رشيد يشك في أن يكون الشاب قد قتل في أربيل بسبب الضجة المستحدثة من جراء الانفجار. ما من آثار لأي تعذيب على الجثة باستثناء علامات القماش التي كبّلت يديه بها بعد اختطافه.

تعترض عائلة الضحية على استنتاجات تشريح الجثة لأنها تفيد بأن ساردشت قتل برصاصة اخترقت فمه.

تشدد العائلة على أن هاتف الشاب بقي مفتوحاً حتى الساعة الثانية من بعد ظهر الرابع من أيار/مايو أي بعد 6 ساعات على وقوع عملية الاختطاف. وتتساءل عن أسباب عدم طلب الشرطة من شركة الهاتف المساعدة على تحديد مكان وجود الجهاز. ويصرّ طارق س. رشيد على أن القاضي وحده يستطيع من الناحية القانونية ولأسباب ترتبط باحترام الخصوصية الطلب من شركة الهاتف الجوّال توفير معلومات مماثلة. في هذه الحالة، لم يرفع الطلب إلى القاضي لضيق الوقت.

انعدام شفافية لجنة التحقيق

طلبت أسرة ساردشت عثمان من مسعود البارزاني حل لجنة التحقيق بغية تشكيل لجنة مستقلة علماً بأن أحد أشقاء الضحية، وهو عضو في القوى الأمنية، كان عضواً في تلك اللجنة قبل أن يستقيل.

حاولت منظمة مراسلون بلا حدود في أثناء بعثتها معرفة المزيد عن سير التحقيقات الجارية بسعيها، ولكن من دون جدوى، إلى لقاء أعضاء تلك اللجنة. فإن أياً من مختلف الأشخاص الذين التقتهم (طارق رشيد، وفايق توفيق، نائب وزير الداخلية، والجنرال عادل بوتاني، نائب المسؤول عن جهاز الأمن الداخلي (الأسايش) في حكومة إقليم كردستان، ومستشاري رئيس الوزراء)، لم يتمكنوا أو يرغبوا في إعطاء حتى اسم عضو في اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في هذا الاغتيال. وهذا ما يدل على انعدام الشفافية الفاضح.

نتائج مطعون فيها

في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2010، أصدرت لجنة التحقيق التي شكلها مسعود البارزاني نتائجها الأولية. وأعلنت في بيان صحفي إنه لا علاقة لاغتيال ساردشت عثمان بنشاطاته الصحافية وإنما قتل لرفضه التعاون مع حركة أنصار الإسلام المتطرفة إسلامياً والمتفرّعة عن تنظيم القاعدة.

ألقي القبض على شخص متورط في خطف الصحافي هو هشام محمود اسماعيل، وهو سائق وميكانيكي من قضاء بيجي. ويبدو أنه اعترف للمحققين بأن المهمة الموكلة إليه كانت تقتضي نقل سردشت من شرقات (قرب تكريت) إلى الموصل مدعياً أنه كان يجهل أن الصحافي سيتعرّض للاغتيال. وقد أفاد بأن رجلين مسؤولان عن هذه العملية.

في بيان صدر في 15 أيلول/سبتمبر، أعلن شقيق الصحافي بكر عثمان: "إننا لا نرفض نتائج التحقيق فحسب، ولكننا ندين أيضاً هذا الإجراء ونعرب عن بالغ غضبنا إزاء هذه المحاولات الهادفة إلى تحويله إلى إرهابي يتعاون مع أنصار الإ سلام" قبل أن يضيف: "كل من يعرف سردشت أو يقرأ مقالاته يدرك أنه علماني ويبعد كل البعد عن الفكر الإرهابي".

في 23 تشرين الأول/أكتوبر، نفت أنصار الإسلام أي تورط لها في هذا الاغتيال.

التوصيات:

إلى السلطات:

- المطالبة بالبدء بتحقيقات مستقلة ونزيهة وشفافة حول اغتيال سوران ماما حمه وساردشت عثمان وإحالة المجرمين والآمرين بالتنفيذ أمام العدالة.
- إعطاء التعليمات لضمان عدم تعرّض القوى الأمنية (رجال الشرطة وأسايش) للصحافيين. وتنظيم دورات تدريبية بحيث يدرك العناصر الأمنيون أهمية دور وسائل الإعلام في كردستان العراق.
- ضمان نفاذ الصحافيين إلى المعلومات في مجمل الإدارات العامة ووضع قائمة تعطى إلى الإعلاميين بالأشخاص المخوّلين الإجابة على أسئلة الصحافة.

نظراً إلى الوضع الحالي، تتعهد مراسلون بلا حدود بمتابعة جهود نقابة الصحافيين في مراجعة قانون الصحافة. وإن قامت الحكومة بتعديله، تضع المنظمة نفسها بتصرّف الأطراف المعنيين لتسدي إليهم المشورة في هذا المجال من خلال لجنتها القانونية المؤلفة من خبراء دوليين.

كذلك، تدعم مراسلون بلا حدود مبادرات التدريب في مجال الصحافة من خلال اتصالها بمؤسسات ومنظمات غير حكومية متخصصة، فضلاً عن مساعدتها في تنفيذ مقترحات تهدف إلى تطوير آداب الصحافيين المهنية.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم منظمة مراسلون بلا حدود أي إجراء يسمح بتصور متبادل أفضل بين المجال السياسي والمجال الإعلامي غير الحزبي.

وأخيراً، تدعم المنظمة الجهود التي تبذلها عائلات الصحافيين المقتولين في سبيل معرفة الحقيقة وإحقاق الحق.

الخاتمة

لا ينبغي أن يكون الإفلات من العقاب هو القاعدة الحالية. إذا كان إقليم كردستان يطمح إلى أن يصبح مجتمعاً ديمقراطياً، فيفترض به أن يعمل على تحصين قضاء مستقل. ذلك أن الإفلات من العقاب مصدر أساسي للغضب وسوء الفهم. إنه يمثل خطراً حقيقياً على البلد حيث أن الحرب الأهلية ليست بذكرى بعيدة جداً. ولا يجوز أن تستخدم حقيقة مرور كردستان بمرحلة انتقالية في الوقت الحالي ذريعة لعدم إحقاق الحق.

إن أغتيال ساردشت عثمان أشاع الخوف والتوتر في الجسم الصحافي. وفي هذا الإطار، أعلن صحافي من مجلة ليفين: "إنه لخطر أن يكون الصحافي مستقلاً في كردستان العراق".

وشدد وزير الثقافة والشباب كاوة محمود على أن حماية الصحافيين تسير بضرورة بالتوازي مع تهدئة العلاقات بين السياسة والإعلام. وفي لقاء مع ممثلي مراسلون بلا حدود، أعلن رئيس الوزراء الدكتور برهام صالح موافقته: "إننا بحاجة أيضاً إلى تعزيز العلاقات بين الصحافة والسلطات. لن يكون ردي بتعزيز الرقابة وإنما بتحسين مستوى التعليم".

يزداد اليوم سوء التفاهم العميق بين السلطات والإعلاميين. لا يفهم كلا الطرفين دور الآخر وأهميته. وفي هذا السياق، أعلن صحافي من صحفية أوين: "منذ اغتيال ساردشت عثمان أصبحت الكرة في ملعب الحكومة. أحدث هذا الاغتيال صدمة كبيرة ومن المهم معرفة مرتكبيه".

ومن جهته، أعرب الكاتب والمحلل السياسي شوان أحمد: "إننا على مفترق طرق حيث كل الاحتمالات مطروحة. إما أن يصبح إقليم كردستان مدينة مفتوحة وديمقراطية تتغنى بصحافة حرة وإما أن يصبح مثل أفغانستان. يتوقف الوضع على الخيارات السياسية".

منظمة مراسلون بلا حدود
دفاعا عن حرية الصحافة

الأمانة العامة
مراسلون بلا حدود
47 شارع فيفيان
75002 باريس – فرنسا
هاتف: 84 84 83 44 1 33
فاكس: 51 11 23 45 1 33
موقع إلكتروني: www.rsf.org

سوزيك دوليه – مكتب الشرق الأوسط: moyen-orient@rsf.org
33 1 44 83 84 78

إن مراسلون بلا حدود منظمة دولية تعنى بالدفاع عن حرية الصحافة. تراقب الانتهاكات المرتكبة ضد حرية الصحافة في العالم وتفضحها. يتألف فريق عملها من 12 صحافياً وتتعاون مع 140 مراسلاً لتحلل الأخبار وتتدخل عن طريق الصحافة والمراسلات والتحقيقات الميدانية والتوصيات لتنبه الرأي العام إلى الانتهاكات المرتكبة ضد الصحافيين وحرية التعبير والضغط على المسؤولين السياسيين.